

فلسطين

# «حماس» ستستعيد «أبو سالم».. وهنية «باقٍ» في القاهرة

صحيح ان خطوة مثل استعادة معبر «كرم أبو سالم» ستزيد الطين بلةً في ملف المصالحة، لكنها مهمة اقتصادياً لـ «حماس» وللزواويين أيضاً. سيملو صوت «فتح» اعتراضاً مع ان حجتها ضعيفة بعدما تركت معبر فتح فارغاً من دون اعتبار لعمالة المسافرين

غزة - الاخبار

علمت «الأخبار» من مصادر فلسطينية أن المشهد السياسي الراهن دفع حركة «حماس» إلى إعادة تقييم الأوضاع في قطاع غزة من نواح عديدة، أهمها الأمانة، وهو ما أدى إلى إقرارها خطوات قد تعيد المصالحة إلى الوراء، بما أن «فتح» لا تقدم أي بادرة حسنة في هذا الملف. تقول المصادر إن الحركة توافقت مع عدد من الفصائل على خطوات لتخفيف حدة الحصار والعقوبات،

## ربطت مصادر فلسطينية قرار استعادة المعبر بإخترافات أمنية خطيرة

خاصة مع اشتداد الأزمة المالية في القطاع عامة وعلى «حماس» خاصة، ولذلك تقرر إعادة تسلمها معبر «كرم أبو سالم» التجاري مع الجانب الإسرائيلي. ومنذ مطلع العام الجاري، انسحب موظفو السلطة الفلسطينية من معبر رفح، لتتسلمه «حماس» بحكم الأمر الواقع، ويعود العمل عليه بالإتجاهين منذ نحو أسبوعين، لكن موظفي السلطة يواصلون العمل على مصادر أخرى تشير إلى أن المشكلة لدى القاهرة رفضها الاعتراف بوجود المختطفين الأربعة (منذ 2015) لديها، كما أنهم على رأس عملهم في حاجز

«بيت حانون - إيريز» للأفراد (شمال القطاع). ولأنه منذ شهر عادت النقاط الخارجية والداخليين عبر «بيت حانون» جراء «إخترافات أمنية»، فإنه لا فائدة للحركة من طرد موظفي رام الله من هناك، خاصة أن هذا الحاجز تدخل منه الوقوف الأجنبية، لكن الحركة قررت استعادة «أبو سالم» لأسباب اقتصادية وأخرى أمنية. تشرح المصادر أنه ثبت لجهات أمنية «تطور بعض العاملين في السلطة في كرم أبو سالم في إدخال معدات للوحدة الخاصة» التي اشتبكت المقاومة معها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وأول من أسس، أفادت وكالة «وفا» منعت موظفي «هيئة المعابر والحدود من الوصول» إلى «كرم أبو سالم» وأوقفته عند حاجز عسكري قريب من المعبر، طالبة منهم التوقيع على «استبيان» وأخذ بصماتهم، مضيفة أن الحركة تحتجز شاحنات المضائع والمواد التومينية وتجبرها على المرور عبر «البوابة القطرية»، حيث تحمي هناك ضرائب إضافية، وفق الوكالة التابعة للسلطة، وهو ما يزيد العبء المالي على الغزائوين. من جهة ثانية، علمت «الأخبار» أن رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إسماعيل هنية، لا يزال في العاصمة المصرية القاهرة، رغم أنه منع من إجراء أي جولة خارجية. والهدف من بقائه حتى الآن (أكثر من أسبوعين) هو أنه يجري مباحثات حول المختطفين الأربعة التابعين للذراع العسكرية، «كتائب القسام»، بعدما اعترفت جهات مصرية بأنهم أحياء، نافية ما أشيع عن موت أحدهم. وبينما يستند هنية في إصراره إلى وعد سابق من المخابرات المصرية، فإن مصادر أخرى تشير إلى أن المشكلة لدى القاهرة رفضها الاعتراف بوجود المختطفين الأربعة (منذ 2015) لديها، كما سيسببه ذلك من إحراج، رغم أن

الحركة دامت «تخريباً» للفضية، عبر إعلان الأمن المصري أنه استطاع إنقاذهم من أيدي «ولاية سيناء» التي سبق أن اتهمتها جهات رسمية بذلك. أما بشأن الجلسات الأخيرة بين وفد «حماس» والمصريين هناك، فاتفق

على «إجراءات جديدة تشمل توسعة التجارة مع مصر وزيادة حصة غزة من الكهرباء المصرية» التي هي صفر مفاوضات منذ شهرين. على الصعيد الميداني، علمت «الأخبار» أن اليوم (الجمعة) سيكون

بمنزلة «اختبار حقيقي للهدوء»، وفق ما تقرر في «الغرفة المشتركة» للفصائل، التي اتفقت أنزعها العسكرية على «الرد العسكري الفوري وفق معادلات الدم بالدم» في حال تكرر الاستهداف المباشر

منه، وتحديداً حول القطاع، هو تقدير واقع قائم من شأنه أن يتفاعل مع ترجمة التفاعل تصعيداً. في هذه الوجهة، التقويم يعد توصيفاً وإن غابت عنه أسباب الدافعة إلى نتيجته، أي الحصار الإسرائيلي للقطاع، في ذلك أيضاً تعمية عن



ورد في التقارير ان المواجهة ستكون بمبادرة من الفلسطينيين بإطلاق صواريخ أو عبر الأنفاق (ف أ ب)



تتصافف الزوار على الزواويين لوجود همتين. رام الله، «حماس»، على «أبو سالم» (الأنفاق)

بالقنص، كما حدث الأسبوع الماضي. وفي غضون ذلك، قالت مصادر عبرية إن جيش العدو أجرى تقييماً قبل سيرات الغد (اليوم)، وقرر رفع التصاهب جزاءً «معلومات عن إكمانية وقوع عمليات قنص».

اليمن

# الكونغرس يضاعف ضغوطه على ترامب: إقرار قانون لوقف دعم «التحالف»

أقر مجلس النواب الأميركي، ليك الاربعاء - الخميس، مشروع قانون يدعو إدارة دونالد ترامب إلى وقف دعمها العمليات التحالف التي تقوده السعودية ضد اليمن. وعلم رغم ان المشروع قد لا يملك الغالبية المطلوبة لكسر «فيتو» ترامب، إلا ان شأنه مضاعفة الضغوط على الأخير

الأكثرية للجمهوريين، أن يقَر هذا النص خلال تصويت نهائي. وهو أمر ليس مستبعداً، لا سيما أن السناتورات الذين شاركوا في صياغة المشروع، سبق لهم وأن تمكّنوا من حشد الغالبية اللازمة لإقرار نص مشابه في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي. وينص القانون الأميركي على أن صلاحية إعلان الحرب منوطة بالكونغرس وليس الرئيس، على رغم أن العديد من الرؤساء المتعاقبين، جمهوريين وديمقراطيين، تجاوزوا هذه الصلاحيات وأناطوا بأنفسهم إعلان الحرب، وبحسب مشروع القانون، فإن «الكونغرس، بناء عليه (صلاحية إعلان الحرب الممنوحة للكونغرس)، يطلب من الرئيس سحب القوات المسلحة من العمليات الحربية في الجمهورية اليمنية أو التي تُؤثر فيها، باستثناء العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة، وذلك في غضون

30 يوماً من بدء سريان القانون». كما ينص المشروع على أنه «بإمكان الرئيس أن يطلب من الكونغرس إرجاء تنفيذ هذا القرار». ووصف مشروع القانون المذكور على أن تقوم الولايات المتحدة بإنهاء الدعم المقدم للغارات الجوية التي يشنها تحالف العدوان على اليمن بقيادة السعودية، وكافة الوحدات الموجودة في اليمن، «ما دام أنها لا تحارب تنظيم القاعدة هناك». وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، فإن أحد من قدموا المشروع إلى مجلس النواب، وهو الديموقراطي رو خانا، قال في مقابلة، إن «هذه فرصة (إقرار القانون) لإرسال رسالة إلى السعوديين، مفادها أن سلوكهم بما يخص خاشقجي، وإهمالهم الصارخ لحقوق الإنسان، لا يتماشى مع الطريقة الأميركية في ممارسة الأعمال، ولا يتماشى مع القيم الأميركية»، وأضاف رو خانا أنه «يشعر بالارتياح»، لأن الكونغرس «اتخذ أخيراً إجراءً في شأن القرار، الذي طرحه للمرة الأولى في عام 2017»، يأتي ذلك في حين يعترض أعضاء آخرون في «الكونغرس» على «خلط» مسألة خاشقجي بمسائل عسكرية يقرها «البنثاغون».

## وصف مشروع القانون بأنها «نظام استبدادي»

وتجدر الإشارة إلى أن زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، يمكنه أن يمنع إحالة المشروع على التصويت، مما سيحجب ترامب الحاجة إلى استخدام «الفيتو» لمنع صدور القانون، وتشير وسائل إعلام أميركية إلى أنه سيتم إقرار القانون في مجلس الشيوخ، لكن من المتوقع أن يرفضه ترامب، ويستخدم في وجهه «الفيتو». من جانب آخر، على قوانين أخرى، بما في ذلك قانون لوجستية للتحلف، كأساس لمساعدتها للتحالف الذي تقوده السعودية.



«الكونغرس لن يستمر في دعم الحروب الكارثية التي تقودها السعودية» (ف أ ب)

العراق

# «الحشد»: إغلاق مقرات «وهمية» جديدة في بغداد

حتى انقضاء «إجازة» الفصل التشريعي الأول، مطلع آذار/ مارس المقبل، يتّسم المشهد السياسي العراقي بهدوء نسبي، يخرقه حراك كتلتي «الفتح» بزعامة الأمين العام لـ «منظمة بدر» هادي العامري، و«سائرون» المدعومة من زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، لإتمام التشكيلة الحكومية قبل نهاية شباط/ فبراير الجاري. وإن كان الهدوء سمة السياسة، فإن المشهد الميداني يبدو مغايراً، سواءً في العاصمة بغداد، أو في غرب البلاد، وشمالها أيضاً. تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول إمكانية إعلان القضاء على تنظيم «داعش» في الأيام المقبلة، وكُتبت حالة من الترقّب في «بلاد الرافدين» بالنظر إلى أن إعلاناً مماثلاً سينكس على حكومة عبد المبدى، وتحديدًا في كيفية إدارة ملف عوائل النازحين العراقيين، من ذوي المسلّحين، من الشرق السوري إلى الغرب العراقي. الصورة ضبابية حتى الآن، في ظل استمرار المعارك بين «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) و«داعش»، وفي هذا السياق، كان لافتاً أمس، موقف قائمقام القائم، أحمد الحلاوي، بالقول إن أهالي القضاء يشعرون بالخطر نتيجة اشتداد المعارك ضد داعش بالقرب من الحدود السورية، في وقت يتأهب عشرون ألف مقاتل عراقي لتأمين الحدود. وأشار الحلاوي، في تصريحات صحافية، إلى أنه «طوال الأيام الأربعة الماضية، تُسمع أصوات الانفجارات، ونشعر

بعصف الصواريخ وكان الحرب في القائم وليست في سوريا»، مؤكداً أنه «لم يتسلل أي مسلح طوال العراي بهدوء، نسبي، يخرقه حراك كتلتي «الفتح» بزعامة الأمين العام لـ «منظمة بدر» هادي العامري، و«سائرون» المدعومة من زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، لإتمام التشكيلة الحكومية قبل نهاية شباط/ فبراير الجاري. وإن كان الهدوء سمة السياسة، فإن المشهد الميداني يبدو مغايراً، سواءً في العاصمة بغداد، أو في غرب البلاد، وشمالها أيضاً. تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول إمكانية إعلان القضاء على تنظيم «داعش» في الأيام المقبلة، وكُتبت حالة من الترقّب في «بلاد الرافدين» بالنظر إلى أن إعلاناً مماثلاً سينكس على حكومة عبد المبدى، وتحديدًا في كيفية إدارة ملف عوائل النازحين العراقيين، من ذوي المسلّحين، من الشرق السوري إلى الغرب العراقي، والذين سيسارعون إلى تطبيق رؤية الحكومة لكيفية استيعاب النازحين في المخيمات المخصصة لهم، ومن ثم البدء بعملية دمج «الأبرياء» منهم مع المجتمع في وقت لاحق. السخونة الميدانية مسحوبة أيضاً على العاصمة بغداد، حيث تواصل «هيئة الحشد الشعبي»، و«مديرية الأمن»، إغلاق «المقرات الوهمية»، إذ أعلنت أمس إغلاق مقرين جديدين ضمن «حملة غلق المقرات الوهمية»، يحمل الأول اسم «دعاة الإسلام»، وقد كان سابقاً «كتائب زين الكبرى»، أما المقر الآخر فهو مقر «أسد الله الغالب» في ساحة التحرير في منطقة الباب الشرقي، وقد كان لافتاً العثور في كليهما على مستندات مزوّرة، وفق بيان المديرية.

أما في الشمال، وتحديدًا في محافظة صلاح الدين، فقد قتل قائد «مكافحة المتفجرات» في الشرطة المحلية، إثر تعرضه لهجوم عبيد ناسفة، في منطقة جبال مكيحول شمال الحافظة. في وقت قتل 8 من المنتسبين إلى «سرايا السلام» (الجناح العسكري لـ «التيار الصدري») جراء تفجير عبوة ناسفة في مدينة سامراء.

وفي انتظار جلاء غبار المعركة، ومن ثم الحديث عن نتائجها وآليات تنفيذ اتفاقياتها، فإن حرق الهدوء السياسي يأتي مع حراك «سائرون» - «الفتح»، وحواراتهما لاستكمال التشكيلة الحكومية. إضافة إلى اللجان البرلمانية، والدعوة إلى النهوض في ملف الخدمات، وحسم الدرجات الخاصة، والعمل بالوكالة. وفي هذا الإطار، تبرز تسمية الدورة البرلمانية الحالية من قِبل نواب الكتلتين، بـ «دورة الخدمات»، وهو ما عبر عنه النائب عن «سائرون» سلام الشمري. إلا أن البارز كان إعلان النائب عن «الفتح»، حسين اليساري، عن تشكيل «لجنة سياسية تضم ثلاثة من قيادات الفتح، ومثلهم من سائرون، للاتفاق على اختيار مرشح لزيارة الدائنية»، وحديته عن أن «هذه اللجنة لم تولد على أي نتائج في شأن اختيار المرشح، فمن الممكن تغيير فالح الغياض بمرشح آخر أو الإبقاء عليه مرشحاً للداخلية... وهو متوقف على نتائج عمل اللجنة السداسية، والأيام المقبلة ستين كل شي».

(الأخبار)

تقرير

# إسرائيل وخلفيات تقدير حربها على غزة... واقتربها

يحيى دويك

ستكون بمبادرة من الفلسطينيين، بإطلاق صواريخ أو هجوم عبر الأنفاق، من أجل جرّ إسرائيل إلى مواجهة وإساق قتالية محدودة تسهل على «حماس» في أعقابها التوصل إلى اتفاق يشمل تسهيلات اقتصادية. على هذه الخلفية، جاءت التدابير والإجراءات العسكرية بتوجيهات صدرت عن رئيس أركان الجيش أفيغ كوخافي، الذي طلب من قيادة المنطقة الجنوبية رفع مستوى الجاهزية استعداداً لمواجهة محتملة. ولفقت مصادر للصحيفة إلى أن كوخافي «بادر إلى الإشراف فور تسلمه منصبه على تدريبات من شأنها بناء جيش مع قدرة هجومية فتاكة، وإنشاء غرفة عمليات تنسيق بين سلاحَي البر والجو».

نشرت تفاصيل الاستعراض أسس، ذكرت أن «شعبة الاستخبارات العسكرية» (أمان) حذرت في تقويمها السنوي من اندلاع مواجهة في الساحة الفلسطينية، وبشكل أكثر معقولة في غزة، مشيرة إلى أن احتمال المواجهة مع حركة «حماس» ازداد هذا العام قياساً بالماضي. الجوهري. في وجه التقويم كما نشرت تفاصيل

في المحصلة، لا أشكال في خلاصة التقويم الإسرائيلي حول غزة، وإن حاولت إسرائيل تظهير الرد الفلسطيني على أنه السبب في المواجهة المقبلة، لا الحصار نفسه. قد يكون القطاع في أسفل سلم التهديدات التي تواجهها إسرائيل في 2019 قياساً بتهديدات ساحات أخرى، لكنها في المقابل الجبهة الأكثر عرضة للانفجار، وهذا ما تعمل تل أبيب على التحوّل دونه للجمهور والتهويلي، وإعطاء الغزيين جرعات محدودة اقتصادية هي دون ما يجب فعله للحوّل دون التصعيد الذي تحذر منه.